**مستعدون | ملتزمون | في الأمام**

# استراتيجية تعاونية

# للقوة البحرية في القرن الحادي والعشرين

**مارس/آذار 2015**

# جدول المحتويات

**تمهيد**

**استهلال**

**مقدمة**

**القسم الأول** **بيئة الأمن العالمي**
- التغيرات الجغرافية السياسية
- التحديات العسكرية

**القسم الثاني** **الحضور المتقدم والشراكة**
- منطقة المحيط الهندي – آسيا – المحيط الهادي
- الشرق الأوسط
- أوربا
- أفريقيا
- نصف الكرة الغربي
- القطب الشمالي والقطب الجنوبي

**القسم الثالث** **القوة البحرية لتدعيم الأمن الوطني**
- الوصول إلى كل النطاقات
- الردع
- السيطرة على البحر
- إظهار القوة
- الأمن البحري

**القسم الرابع** **تصميم القوة: بناء القوة في المستقبل**
- قوات مرنة، وخفيفة الحركة، وجاهزة
- الأفراد
- المفاهيم
- القدرات

**الخلاصة**

## تمهيد

تقدم الخدمات البحرية في أمريكا – البحرية الأمريكية، ومشاة البحرية، وخفر السواحل – حضوراً فريداً من نوعه حول العالم. ففي أوقات السلم وأوقات النزاع، وعبر نطاق شامل يتراوح بين دعم حليف بالمساعدات الإنسانية، أو الإغاثة من الكارثة، إلى ردع أو هزيمة عدو في الحرب الحركية – يتم نشر البحارة، ومشاة البحرية، وخفر السواحل في البحر وفي مواقع قصية ليكونوا حيث تدعو الحاجة لوجودنا. وعندما نأتي من البحر فإننا نصل إلى هناك عاجلاً، ونبقى لفترة أطول، ونجلب معنا كل ما نحتاج إليه ولا يجب علينا أن نستأذن من أحد.

وقد عرّف مؤسسونا الولايات المتحدة بأنها أمة بحرية، ونوهوا أيضاً بأهمية القوات البحرية، بما في ذلك الشرط الوارد في دستورنا وهو أن "يحتفظ الكونغرس بقوة بحرية". وفي بيئة اليوم الأمنية الديناميكية، ومع وجود تحديات متعددة من جهات الحكومية وغير حكومية تغذيها الفوضى الاجتماعية، والاضطراب السياسي، والتقدم التكنولوجي، يصبح هذا الشرط أكثر نبوءة.

إن بحرية الولايات المتحدة، ومشاة البحرية، وخفر السواحل، هي خط دفاع أمتنا الأول، وغالباً ما يكون هذا الخط بعيداً عن شواطئنا. وعلى هذا النحو، فإن الحفاظ على دور الولايات المتحدة القيادي في العالم يتطلب من قواتنا البحرية العودة إلى استراتيجيتنا البحرية في بعض الأحيان، وإعادة تقييم نهجنا للعلاقات والمسؤوليات العالمية المتغيرة. وقد أكدت هذه المراجعة الضرورية تركيزنا على تحقيق وجودنا في جميع أنحاء العالم لضمان الاستقرار، وبناء علاقاتنا مع حلفائنا وشركائنا، ومنع الحروب، وتقديم الخيارات إلى قادة أمتنا في أوقات الأزمات. وقد أكدت أيضاً التزامنا المستمر بالحفاظ على قوة قتالية ضرورية لردع الأعداء المحتملين، والقتال وتحقيق النصر عند الحاجة.

تتطلب مسؤوليتنا تجاه الشعب الأمريكي أن نستخدم مواردنا المالية بكفاءة، ونهجاً يتكيف مع البيئة الأمنية المتغيرة. إن التعديلات الواردة في هذه الوثيقة تقوم بذلك تماماً. إن البحث في كيفية تقديم الدعم لشعبنا، وبناء البرامج الصحيحة، ودعمها للوصول إلى القدرة العالمية الفعالة، وخلق الشراكات الحاسمة، ستكون مركزية للتنفيذ الناجح وتوفير تلك القدرة الفريدة، ألا وهي التواجد.

إن القوة البحرية كانت وما زالت الأساس الحاسم للسلطة الوطنية، والرفاهية، والمكانة الدولية المرموقة للولايات المتحدة. وستندمج خدماتنا البحرية مع بقية جهودنا الوطنية، وجهود أصدقائنا وحلفائنا. وتبني هذه المراجعة للاستراتيجية التعاونية للقوة البحرية في القرن الحادي والعشرين على التراث والقدرات التكميلية لفريق البحرية - مشاة البحرية - خفر السواحل لتعزيز الازدهار وضمان أمن امتنا. ولا تتطلب مطالب العالم المتغير، والدفاع عن الشعب الأمريكي شيئاً أقل من ذلك.

راي مابوس

وزير البحرية

# استهلال

توضح هذه الاستراتيجية البحرية كيف سنقوم بتصميم وتنظيم وتوظيف الخدمات البحرية في دعم استراتيجياتنا الوطنية، والدفاعية، واستراتيجية الأمن الوطني. وتحدد أيضا أولويات البحرية في حقبة الموارد المقيدة، مع التأكيد على القدرات القتالية والوجود البحري المتقدم لتعزيز المصالح الوطنية في الوقت الحاضر، وتوجيه الاستعدادات لمواجهة تحديات الغد.

الوجود البحري المتقدم ضروري لتعزيز التحالفات والشراكات، وتوفير البيئة الآمنة اللازمة لنظام اقتصادي مفتوح على أساس التدفق الحر للسلع، وحماية الموارد الطبيعية للولايات المتحدة، وتعزيز الاستقرار، وردع الصراع، والاستجابة للعدوان. ومع توسع التجارة البحرية العالمية، وزيادة السكان، تزداد المنافسة للحصول على الطاقة والموارد الطبيعية، وتزداد التقنيات العسكرية المتطورة عبر المحيطات وعبر المنطقة الساحلية، لذلك سوف تزداد معها أيضا التحديات التي تواجه أي شخص يعمل في تلك المناطق.

سيواصل الشعب الأمريكي الاعتماد على الخدمات البحرية للرد على الأحداث العالمية سريعة التغير والمعقدة التي تهدد أمن الولايات المتحدة وحلفائنا وشركائنا. ويقف بحارتنا، ومشاة البحرية وخفر السواحل وهم مستعدون لمواجهة هذه التحديات وبنفس العزيمة والقدرة على الاستجابة التي أظهروها لأكثر من قرنين من الزمان.

جوزيف أف. دانفورد، الابن
جنرال في سلاح مشاة البحرية الأمريكية
قائد سلاح مشاة البحرية

جوناثان دبليو. كرينيرت
أدميرال في سلاح البحرية الأمريكية
رئيس العمليات البحرية

بول أف. زوكونفت
أدميرال في سلاح خفر السواحل الأمريكية
قائد سلاح خفر السواحل

# مقدمة

الولايات المتحدة الأمريكية هي أمة بحرية. ولأكثر من قرنين من الزمان، تعمل البحرية ومشاة البحرية، وخفر السواحل - الخدمات البحرية - في جميع أنحاء العالم لحماية المواطنين الأمريكيين والدفاع عن مصالح الولايات المتحدة من خلال الاستجابة للأزمات، والقتال، وكسب الحروب عند الضرورة. ومنذ أن نشرنا ألاستراتيجية التعاونية للقوة البحرية في القرن الحادي والعشرين في عام 2007، تفرض التغيرات في البيئات الأمنية والمالية، جنبا إلى جنب مع التوجيه الاستراتيجي الجديد، بما في ذلك توجيه الدفاع الاستراتيجي عام 2012 ومراجعات الدفاع والأمن الوطني لعام 2014 كل أربع سنوات، استراتيجية بحرية محدّثة لضمان أن نستمر في تعزيز مصالحنا الوطنية في عالم يزداد تعقيدا وترابطا.

تستخدم القوات البحرية المنتشرة والمتمركزة في الأمام المشاعات البحرية العالمية كوسيلة للمناورة، وضمان الوصول إلى مناطق ما وراء البحار، والدفاع عن مصالح أساسية في تلك المناطق، وحماية مواطنينا في الخارج، ومنع أعدائنا من الاستفادة من محيطات العالم ضدنا. تشكل القدرة على المحافظة على العمليات في المياه الدولية بعيدا عن شواطئنا ميزة واضحة بالنسبة للولايات المتحدة ــ وهي الدولة في نصف الكرة الغربي التي تفصلها المحيطات الواسعة عن الكثير من مصالحها الاستراتيجية. ويبقى الحفاظ على هذه الميزة في المجتمع العالمي المترابط الذي يعتمد على المحيطات ضرورة حتمية لخدماتنا البحرية وامتنا.

وتتميز البيئة الأمنية العالمية اليوم بالأهمية المتزايدة لمنطقة المحيط الهندي-آسيا-المحيط الهادي، والتطوير والاستخدام المستمرين لقدرات الحرمان من

المحيطات هي شريان الحياة للمجتمع العالمي المترابط، حيث من المتوقع أن تتضاعف التجارة البحرية خلال السنوات الخمس عشرة المقبلة. قواتنا البحرية المتقدمة تدعم التدفق الحر للتجارة الذي مكّن لنمو اقتصادي عالمي لم يسبق له مثيل على مدى السنوات السبعين الماضية. تسعين في المائة من حجم التجارة ينتقل عبر المحيطات. ويعيش ما يقرب من سبعين في المائة من سكان العالم على بعد 100 ميل من الشريط الساحلي - منطقة تعرف باسم الساحل. وبالمثل، فإن معظم النشاط البحري ـــ الشحن التجاري وصيد السمك، واستخراج النفط والغاز، يجري داخل 200 ميل من الشاطئ. أعلاه، وصول سفينة حاويات يابانية في ميناء لوس انجليس. (الصورة مهداة من ميناء لوس انجليس)

الوصول/المنطقة، التي تتحدى نفوذنا البحري العالمي، والتهديدات المستمرة للشبكات الإرهابية والإجرامية المتوسعة والمتطورة، وشدة النزاعات الإقليمية البحرية، والتهديدات التي تواجه التجارة البحرية، وخاصة تدفق الطاقة.

وبالإضافة إلى المخاطر الناشئة في هذا القرن الحادي والعشرين المضطرب، هناك أيضاً فرص كثيرة ـ بتسهيل من الخدمات البحرية من خلال المشاركة الروتينية والبناءة مع الحلفاء والشركاء، وأهمها إمكانية قيام شبكة عالمية من القوات البحرية تجمع بين مساهمات الدول والمنظمات التي تتشابه في التفكير في جميع أنحاء العالم لمواجهة التحديات الأمنية البحرية المتبادلة، والاستجابة للكوارث الطبيعية.

هذه الاستراتيجية البحرية تؤكد مبدأين تأسيسيين. أولاً، إن الوجود البحري الأمريكي المتقدم ضروري لإنجاز المهمات البحرية التالية المستمدة من التوجيه الوطني: الدفاع عن الوطن وردع الصراع، والاستجابة للأزمات، وهزيمة العدوان، وحماية المشاعات البحرية، وتعزيز الشراكات، وتقديم المساعدة الإنسانية، والاستجابة للكوارث. إن قواتنا البحرية المكتفية ذاتياً، العاملة في المشاعات العالمية، تضمن حماية الوطن بعيدا عن شواطئنا، في الوقت الذي توفر فيه لرئيس الولايات المتحدة مجالاً من القرارات والخيارات لحرمان العدو من تحقيق أهدافه، والحفاظ على حرية العمل، وضمان وصول قوات المتابعة.

ثانيا، القوات البحرية تزداد قوة عندما تعمل معا، وجنبا إلى جنب مع الحلفاء والشركاء. إن دمج إمكانياتنا وقدراتنا الفردية ينتج عنه تأثير بحري مشترك هو أعظم من مجموع أجزائه. ومن خلال العمل معا في الشبكات الرسمية وغير الرسمية، نتمكن من معالجة التهديدات للمصالح الأمنية البحرية المشتركة. إن رفع القدرة القوية لمفهوم القوات البحرية المتعلق بهذه الشبكة العالمية إلى الحد الأقصى، يضعنا في موضع أفضل لمواجهة التحديات الجديدة والناشئة.

تضمن القوات البحرية **المتقدمة** حماية الوطن بعيداً عن شواطئنا.

ومن الناحية التاريخية، فقد نَظّمت الخدمات البحرية، ودَرَبت، وجهّزت لأداء أربع وظائف أساسية: الردع، والتحكم في البحر، وإبراز القوة، والأمن البحري. وبما أن الوصول إلى المشاعات

العالمية أمرٌ بالغ الأهمية، فإن هذه الاستراتيجية تقدم وظيفة خامسة: الوصول إلى كل النطاقات. هذه الوظيفة تضمن الحرية المناسبة للعمل في أي مجال ــ البحر، والجو والأرض، والفضاء، والفضاء الإلكتروني، وكذلك في مجال الطيف الكهرومغناطيسي.

وتبين هذه الاستراتيجية استخدام القوة البحرية وتصِف قوة تُوازِن بين الاستعداد القتالي والتحديات المالية الراهنة والمستقبلية لأمتنا. إن نهجنا في استخدام قوتنا يحاذي بين الإمكانية والقدرة وبرامج العمل المتعلقة بمطالب المهمة الإقليمية لضمان أن تتواجد القوات الأكثر حداثة والمتقدمة تكنولوجياً حيث أمس الحاجة إلى القدرة القتالية. وتوضح هذه الاستراتيجية أيضا كيف ستعزز القوات البحرية فعاليتها، وتوظف المفاهيم القتالية الجديدة، وتشجع الابتكار. وبذلك، سترسم الخدمات البحرية مساراً يضمن المضي قدما في تحقيق مصالح أمتنا وتستمر لتكون بمثابة حجر الزاوية للأمن الوطني للولايات المتحدة الأمريكية.

# القسم الأول

# بيئة الأمن العالمي

لابد أن تعزز القوات البحرية مصالح الولايات المتحدة في بيئة أمنية عالمية تتسم بالتقلب وعدم الاستقرار، والتعقيد، والترابط. وتشمل هذه البيئة التغيرات الجغرافية السياسية، والتحديات العسكرية المتنامية التي تؤثر بعمق في هذه الاستراتيجية.

## التغيرات الجغرافية السياسية

لا تزال منطقة المحيط الهندي-آسيا-المحيط الهادي التي تمتد من الساحل الغربي للولايات المتحدة إلى الساحل الشرقي لأفريقيا، والتي تضم ثمانية من بين أكثر عشر دول في العالم من حيث عدد السكان، تزداد في الأهمية بالنسبة لأمتنا فضلا عن حلفائنا وشركائنا. ويرتبط اقتصاد وأمن أمريكا ارتباطا وثيقا بالحجم الهائل من التجارة التي تتدفق عبر المحيط الهندي والمحيط الهادي. وتُملي الأهمية الاقتصادية، والمصالح الأمنية، وجغرافية هذه المنطقة البحرية الشاسعة، تزايد الاعتماد على القوات البحرية لحماية مصالح الولايات المتحدة والمحافظة على التزام دائم باستقرار المنطقة.

وتسعى الولايات المتحدة، على أساس المصالح الاستراتيجية المشتركة، إلى تعزيز التعاون مع حلفاء منذ أمد بعيد في منطقة المحيط الهندي-آسيا-المحيط الهادي ــ وأستراليا واليابان ونيوزيلندا والفلبين وجمهورية كوريا وتايلاند، وتستمر في تنمية شراكات مع دول مثل بنغلاديش وبروناي والهند وإندونيسيا وماليزيا وميكرونيزيا وباكستان وسنغافورة وفيتنام.

> نحن أقوى عندما نعمل معاً، **ونشترك** مع حلفائنا وشركائنا.

يشكل التوسع البحري للصين في المحيط الهندي والمحيط الهادي فرصا وتحديات. على سبيل المثال، الصين تدعم عمليات مكافحة القرصنة في خليج عدن، وتقدم المساعدة الإنسانية والاستجابة للكوارث التي تتمكن من أدائها عن طريق مستشفياتها في السفن، وتشارك على نطاق واسع في التدريبات البحرية متعددة الجنسيات. كدولة موقعة على قانون المواجهات غير المتوقعة في البحر، أظهرت الصين قدرتها على

احتضان المعايير، والمؤسسات، ومعايير السلوك الدولية بما يتناسب مع حالة القوة الصاعدة. ومع ذلك، يشكل التوسع البحري الصيني أيضا تحديات عندما تستخدم القوة أو الترهيب ضد دول أخرى ذات سيادة لتأكيد المطالب الإقليمية. هذا السلوك، جنبا إلى جنب مع عدم وجود الشفافية في نواياها العسكرية، يسهم في التوتر وعدم الاستقرار، مما قد يؤدي إلى سوء التقدير أو حتى التصعيد. إن الخدمات البحرية للولايات المتحدة، من خلال استمرار وجودنا المتقدم، والتفاعل البناء مع القوات، تقلل من احتمالات سوء الفهم، وتحبط العدوان، وتحافظ على التزامنا بالسلام والاستقرار في المنطقة.

عدم الاستقرار المستمر والمناطق غير الخاضعة للحكم في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا يسمح للمنظمات المتطرفة العنيفة ومنظمات إرهابية أخرى بالعمل. وتشمل هذه الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وحزب الله، وحماس، والشباب، وبوكو حرام، فضلا عن تنظيم القاعدة وتوابعه. شبكات مثل هذه تزعزع استقرار الدول ذات السيادة وتتسبب في الهجمات مثل حادث إطلاق النار في أوائل 2015 في باريس، وتسلط الضوء على ضرورة لا غنى عنها للقوات البحرية المتقدمة والمستعدة في الجهد العالمي لمكافحة الإرهاب.

**"إن واقع اليوم هو أن علينا أن نفكر في شبكة عالمية من القوات البحرية. كل ما يتطلبه الأمر هو الرغبة في التعاون ــ وليس هناك التزام، فليس عليك أن تنضم إلى حلف، وفي وسع الجميع أن يشارك ويعمل. وهناك مهمة للجميع، سواء كانت مساعدات إنسانية واستجابة للكوارث، ومكافحة الإرهاب والجريمة العابرة للحدود الوطنية، أو مكافحة القرصنة"**

الأدميرال كرينيرت

ينمو أمن أمريكا مع نمو أمن حلفائنا وشركائنا. وستستمر الخدمات البحرية في توسيع شبكة القوات البحرية لمعالجة مصالحنا الأمنية المشتركة. وتبدو في الصورة هنا المدمرة الأمريكية يو أس جنك هون (DDG 93) وهي تعمل مع فرقاطة جمهورية سنغافورة آر أس ستيدفاست (FFG 70) وفرقاطة خفر السواحل الأمريكية كارد كتر ميلون (WHEC 717) وفرقاطة جمهورية سنغافورة كرفت آر أس أس فيجلنت (90) خلال التعاون في تمرين الجاهزية العائمة والتدريب في سنغافورة (كارات).

كارات هي سلسلة من التدريبات الثنائية تقام سنوياً في جنوب شرق آسيا لتدعيم العلاقات وتعزيز جاهزية القوة.

المناطق غير الخاضعة للحكم والواقعة على الشاطئ تخلق ظروف عدم استقرار في المنطقة تتراوح بين القرصنة والاتجار غير المشروع الذي تنقله المياه لدعم النشاط الإرهابي. ومن خلال تضافر جهود القوات البحرية الأمريكية وشركائنا العالميين، انخفضت القرصنة حاليا قبالة القرن الأفريقي، لكنها تبقى مصدر قلق في

جميع أنحاء غرب أفريقيا، وخاصة في خليج غينيا وفي المحيطين الهندي والهادي. عدم الاستقرار هذا في المنطقة يهدد الاستقرار الاقتصادي العالمي في عالم شديد الترابط ويؤكد الحاجة إلى شبكة عالمية من القوات البحرية التي ترفع أفضل قدرات الدول المشاركة.

لا زالت منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)، في جميع أنحاء أمريكا الشمالية وأوروبا، هي التحالف الأقوى في العالم، ومحور الأمن عبر الأطلسي. جهودنا المشتركة للتعاون والتكامل مع الدول الأعضاء والشركاء حول التحديات البحرية المشتركة مثل مكافحة القرصنة هي نموذج للتعاون الأمني. وتشارك القوات البحرية الأمريكية بشكل فعال كل يوم في مهمات (الناتو) في تطوير قدرة الدفاع الصاروخي الباليستي على الساحل في رومانيا وبولندا، والعمل في مجموعات حلف شمال الأطلسي البحرية الدائمة.

يؤكد التحديث العسكري الروسي، والاستيلاء غير القانوني على شبه جزيرة القرم، والعدوان العسكري المستمر في أوكرانيا، على أهمية التزامنا بالأمن والاستقرار الأوروبي. ويمكن لأعضاء حلف شمال الأطلسي ضمان استمرار بقاء التحالف من خلال الحفاظ على التزامهم بالقوات البحرية التي توفر الأمن للمسرح البحري الأوروبي.

إن الارتفاع الشديد في الطلب على الطاقة والموارد، كما يتضح من زيادة متوقعة بنسبة 56 في المائة من الاستهلاك العالمي للطاقة بحلول عام 2040، يؤكد مدى أهمية التدفق الحر للتجارة من خلال مفترقات الطرق البحرية الاستراتيجية لمضيق هرمز وملقا، وكذلك بنما وقناة السويس. وعلى الرغم من أن

**"وجه الرئيس أن نكون قادرين على إبراز قوتنا على الرغم من التهديدات المتعلقة بالنفوذ. يجب علينا الاستفادة من نقاط القوة لدينا لأننا لم نعد قادرين على تحمل الانحدار إلى مسارات الاستثمار المنفصلة."**

الأدميرال كرينيرت

تشارك المدمرة آرلا بيرك يو أس أس ستيرت (DDG 104) الحاملة للصواريخ الموجهة، كما هو موضح هنا، في التمرين الدولي لمكافحة للألغام مع سفن مكافحة الألغام، المدمرة يو أس أس ديفاستاتور (CMM 6)، و يو أس أس دكستروز (MCM 13) وكذلك سفينة البحرية الملكية المضادة للألغام أتش أم أس بنزانس (M 106)، وقد تم نشر المدمرة يو أس أس ستيرت كجزء من تشكيل كارل فينسون لمجموعة حاملات الطائرات الذي يدعم عمليات الأمن البحري، والعمليات الضاربة في العراق وسوريا، وجهود التعاون الأمني في مسرح منطقة مسؤولية الأسطول الأمريكي الخامس.

الولايات المتحدة تصدر من الطاقة أكثر مما تستورد للمرة الأولى منذ عقود، فنحن ما زلنا على ارتباط بالاقتصاد العالمي الذي يعتمد على إمدادات لا تنقطع من النفط والغاز من الشرق الأوسط وآسيا الوسطى. ويمكن أن يتعرض هذا العرض غير المنقطع للخطر بسبب زيادة عدم الاستقرار السياسي والصراع الإقليمي. على وجه الخصوص، تواصل إيران تطوير قدرة متزايدة تهدد التجارة العابرة لمضيق هرمز. ومن شأن انقطاع إمدادات الطاقة أن يؤثر فورا وبشكل كبير على الاقتصاد العالمي. وأقرب من هذا، فإن تغييرات جذرية في إنتاج الطاقة والنقل، فضلا عن الانتهاء من مشروع توسعة قناة بنما، سيغير جوهريا أنماط الشحن داخل الولايات المتحدة وعالميا.

ما زالت المنظمات الإجرامية العابرة للحدود الوطنية تشكل تهديداً للاستقرار في أفريقيا ونصف الكرة الغربي، وخاصة في أمريكا الوسطى والمداخل الجنوبية للولايات المتحدة. وتسهل شبكاتها الاتجار بالبشر وما يرتبط بذلك من تدفق الأسلحة والمخدرات، والمال، والتي يمكن استغلالها من قبل الإرهابيين لمهاجمة وطننا، وحلفائنا، ومصالحنا الخارجية.

تشكل الاتجاهات البيئية البيئة الأمنية البحرية على نحو متزايد، لا سيما في المناطق الساحلية حيث يقيم معظم سكان العالم. يعزز تغير المناخ العواصف، وارتفاع مستوى سطح البحر، والفيضانات الساحلية وهي تؤثر بشكل غير متناسب على العديد من الدول الجزرية. وهذا قد يؤدي إلى عدم الاستقرار الاجتماعي والمزيد من عمليات المساعدة والاستجابة للكوارث الإنسانية. يشكل ارتفاع درجات حرارة المحيطات تحديات وفرصاً جديدة، وعلى الأخص في منطقة القطب الشمالي والقطب الجنوبي، حيث يؤدي انحسار الجليد إلى زيادة النشاط البحري. في العقود المقبلة، يمكن الوصول إلى المحيط المتجمد الشمالي بشكل متزايد واستخدامه على نطاق أوسع من قبل أولئك الذين يسعون إلى الوصول إلى موارد وفيرة في المنطقة وطرق التجارة. ومن المتوقع أن يزيد الارتفاع المتوقع في النشاط البحري، بما في ذلك التنقيب عن النفط والغاز، وصيد السمك التجاري، والسياحة، والتعدين، من الأهمية الاستراتيجية للمنطقة مع مرور الوقت. سيتطلب ضمان نشاط آمن ومسؤول بيئياً في منطقة القطب الشمالي مجموعة واسعة من الشراكات. تمثل المنتديات التعاونية مثل مجلس القطب الشمالي، الذي ستترأسه الولايات المتحدة من 2015 إلى 2017، ونظام معاهدة القطب الجنوبي، فرصاً لتوسيع نطاق التعاون.

يقف بحارتنا، ومشاة البحرية، وخفر السواحل على أهبة **الاستعداد** لمجابهة التحديات التي تواجه أمتنا.

**التحديات العسكرية**

تواجه الخدمات البحرية مجموعة متزايدة من التحديات في الوصول والعمل بحرّية في المشاعات البحرية. وأبرز ذلك انتشار التقنيات التي تسمح لخصوم محتملين بتهديد القوات البحرية والجوية في نطاقات أكبر، الأمر الذي يعقد قدرتنا على الوصول إلى بعض المناطق البحرية (مقاومة الوصول)، وكذلك قدرتنا على المناورة داخل تلك المناطق (الحرمان من المنطقة)، بما في ذلك الوصول إلى المناطق الساحلية واليابسة. وتشمل هذه التقنيات القذائف البالستية بعيدة المدى، وقذائف كروز التي تدعمها شبكات القيادة والسيطرة المتطورة، وشبكات الاستهداف المتكاملة؛ والصواريخ الموجهة، والمدفعية، والصواريخ، وقذائف الهاون؛ والغواصات المتقدمة، والألغام "الذكية"؛ والأنظمة المتكاملة المتقدمة للدفاع الجوي؛ وطائرات الجيل الخامس المقاتلة مع أجهزة الاستشعار والأسلحة المعززة؛ والحرب الإلكترونية، وقدرات الإنترنت والفضاء. إن هذه التقنيات العسكرية التي تشكل بالتأكيد تحديا مميزا في زمن الحرب، هي أيضا مصدر قلق في وقت السلم. وعلى سبيل المثال، يمكن عرقلة التدفق الحر للسلع والخدمات من قِبل الجهات الحكومية أو غير الحكومية بالتلغيم السري لميناء أو مفترق طرق بحرية.

إن التحديات الجديدة في مجال الفضاء الإلكتروني والطيف الكهرومغناطيسي تعني أننا لم نعد قادرين على أن نفترض أن المعلومات ستكون على "أرض مرتفعة" (فوق مستوى التحديات). يسعى المعارضون إلى الحرمان، أو التعطيل، أو التسبب في أضرار مادية لقواتنا وبنيتنا التحتية باستخدام نظم المعلومات الشبكية المتقدمة. إن استغلال الفضاء، والفضاء الإلكتروني، والطيف الكهرومغناطيسي يهدد قيادتنا وسيطرتنا العالمية. يجب أن يكون لدى القوات البحرية المرونة للعمل في ظل أكثر الظروف عدائية في الإنترنت والطيف الكهرومغناطيسي.

تهدد أسلحة الدمار الشامل الولايات المتحدة وحلفائنا وشركائنا. وتواصل كوريا الشمالية صقل قدرات الأسلحة النووية وتنشر صواريخ بالستية بعيدة المدى. وبالمثل، تسعى إيران لامتلاك أسلحة نووية، وتكنولوجيا الصواريخ البالستية القادرة على حمل أسلحة الدمار الشامل. بالإضافة إلى ذلك، تسعى الشبكات الإرهابية للحصول على هذه الأسلحة لاستخدامها ضد مجموعة واسعة من الأهداف. كل هذا يشكل تهديدا مباشرا لوطننا وكذلك الحلفاء والشركاء.

يتطلب التعقيد الذي تتسم به هذه التغيرات الجغرافية السياسية، والتحديات العسكرية، وخصوصا خلال فترة من عدم اليقين المالي، نهجا جريئاً ومبتكراً من قبل الخدمات البحرية. هذا النهج يتطلب علاقة تعاونية أكثر عمقاً مع حلفائنا وشركائنا، وزيادة التركيز على ترابط القوة المشتركة، والاعتماد المتعمد والانتقائي، وثقة كل خدمة بقدرات الآخرين لزيادة فعاليتها إلى الحد الأقصى.

## القسم الثاني

## الحضور المتقدم والشراكة

تعمل القوات البحرية في الأمام لتشكيل البيئة الأمنية، ولتبين عزم الولايات المتحدة وتحمي مصالحها، ولتعزز الرخاء العالمي بالدفاع عن حرية الملاحة في المشاعات البحرية. ومن خلال توسيع شبكتنا من الحلفاء والشركاء وتحسين قدرتنا على العمل معهم، تعزز القوات البحرية البيئة الآمنة اللازمة لنظام اقتصادي مفتوح على أساس التدفق الحر للسلع، وحماية الموارد الطبيعية للولايات المتحدة، وتعزيز الاستقرار وردع الصراع، والرد على العدوان. توفر القوات البحرية المتقدمة أثناء الأزمات، الخيارات الفورية للرئيس للدفاع عن مصالحنا، وتخفيف الأعمال العدائية، وإبقاء الصراع بعيدا عن شواطئنا. تقاتل القوات البحرية المتقدمة في زمن الحرب مع الحفاظ على حرية الوصول والعمل لمتابعة القوات.

إن اعتماد الميزانية الحالية للبحرية سيوفر لأكثر من 300 سفينة والوجود المتقدم لنحو 120 سفينة بحلول عام 2020، بزيادة من متوسط قدره 97 في عام 2014، لتكون هذه القوات "حيث الحدث عندما يحدث الحدث" (التواجد على مسرح الأحداث). وهذا يشمل قوات بحرية متقدمة في الخارج في أماكن مثل غوام، واليابان، وأسبانيا، وقوات متقدمة يتم نشرها من المواقع الخارجية مثل سنغافورة؛ وقوات تنشر بالتناوب من الولايات المتحدة. ومن أجل توفير حضور متقدم أكثر كفاءة وفعالية، سنتبنى الابتكارات التالية في استخدام القوة:

- زيادة القوات في الخارج المتمركزة في الأمام للحد من تبديل ونشر القوات المكلف، مع تعزيز التواجد في مسرح العمليات.
- توفير قوات تدخل سريع موزعة عالميا ومرتبطة بشبكة بالتنسيق مع حلفائنا وشركائنا من أجل التواجد البحري الفعال، وخفة الحركة الاستراتيجية، والاستجابة.
- توظيف منصات مصممة بشكل قياسي تسمح بتبادل وحدات وحمولات المهمة بدلا من السفن برمتها توفيراً للوقت والمال. إن سفن القتال الساحلية، والتي سيتم إعادة تعيينها كفرقاطات في المستقبل، هي مثال على هذه القدرة.
- توسيع ممارسة استخدام برامج القوة المتكاملة القابلة التكيف، والتي تلائم القدرات البحرية مع بيئات إقليمية محددة، وتضمن بالتالي أن أصولنا تذهب إلى حيث تشتد الحاجة إليها. على سبيل المثال،

نحن نفصّل القدرات البحرية للمشاركة في يونتاس، وهو تمرين بحري سنوي متعدد الجنسيات مع شركائنا في منطقة مسؤولية القيادة الجنوبية الأمريكية، بحيث تتوفر مجموعات برمائية جاهزة، مع وحدات مشاة البحرية المحمولة، والمجموعات الناقلة الضاربة لمزيد من المهمات المعقدة في مسارح العمليات الأخرى.

- الاستفادة من برامج القوة المتكاملة القابلة للتكيف، لتمكين الارتباطات المستمرة التي تبني قدرات الحلفاء والشركاء على الاستجابة للأزمات في المستقبل.

في كل منطقة سنلتزم بنظام استخدام القوة الذي يحاذي بين الإمكانية والقدرة وبين مطالب المهمة.

**المحيط الهندي-آسيا-المحيط الهادي**

مع تحول الاهتمام الاستراتيجي إلى منطقة المحيط الهندي-آسيا-المحيط الهادي، فإننا سوف نزيد من عدد السفن والطائرات وقوات مشاة البحرية المتمركزة هناك. وبحلول عام 2020، ستتمركز حوالي 60 في المائة من سفن البحرية والطائرات في المنطقة. ستحتفظ القوة البحرية بمجموعة حاملات طائرات، وطائرات محمولة، ومجموعة برمائية جاهزة في اليابان، وغواصة هجومية إضافة للغواصات الموجودات أصلاً في غوام. وستنفذ القوة البحرية نهجاً فعالة من حيث التكلفة مثل زيادة عدد السفن القتالية الساحلية المتمركزة في الأمام في سنغافورة إلى أربعة لتوفير وجود إقليمي دائم. ستوفر القوة البحرية أيضا منصات قتالية الأكثر تطورا في المنطقة، بما في ذلك السفن متعددة المهام القادرة على

**"تتغير البيئة الأمنية، وتتغير التكتيكات والتقنيات والإجراءات، وتتغير التهديدات، ولكن ما لن يتغير هو دورنا كقوة استجابة للأزمات اختارتها الأمة".**
الجنرال دانفورد

في مطلع يناير/كانون الثاني عام 2011، أبحرت قوات التدخل السريع، وحدة مشاة البحرية 26 على متن السفينة يو أس أس كيرسارج البرمائية في بحر العرب، وقد صدرت لها التوجيهات لإنزال حمولتها من عناصر القتال البري في أفغانستان لدعم عملية الحرية الدائمة. بعد ذلك بوقت قصير بدأت أحداث "الربيع العربي" الصاخبة تتكشف في شمال أفريقيا، وقد تم توجيه جزء من هذه الوحدة إلى البحر الأبيض المتوسط.
توقفت هذه الوحدة لإعادة القدرات القتالية البرية عند كريت لفترة بما يكفي لحمل 400 من مشاة البحرية تم نقلهم جوا من فرقة مشاة البحرية الثانية في معسكر ليجون. وبعد ذلك تمركزت الوحدة قبالة ساحل ليبيا للمشاركة في عملية فجر أوديسا، لتنفيذ الضربات الجوية ضد نظام القذافي، وكذلك لتنتشل بنجاح طيار طائرة القوة الجوية الأمريكية F-15E سترايك إيجل. وتوضح هذه الأحداث المرونة العملياتية الكامنة والتنقل الاستراتيجي لفريق سلاح مشاة البحرية.

الدفاع والمزودة بالصواريخ البالستية، والغواصات، والاستخبارات وطائرات المراقبة والاستطلاع. وسيتم إرسال المدمرة زموالت إلى المنطقة ـ وهي أكثر مقاتلة سطحية تطورا من الناحية التكنولوجية، كما سيتم إرسال طائرة F-35C لايتننج، ومركبة MQ-4C ترتن الجوية بدون طيار ذات القدرة العالية على الطيران لفترة طويلة.

سيحتفظ سلاح مشاة البحرية بقوة تدخل سريع في المنطقة، وسينشر قوة مشاة بحرية متناوبة في أستراليا، ويستفيد من القوات الأخرى المتمركزة في البر والبحر لتوفير الردع التقليدي، والقيام بالتعاون الأمني، والاستجابة للأزمات والصراعات، وكذلك تقديم الدعم السريع للخطط العملياتية. المعدات الجديدة، مثل طائرات أوسبري MV-22، وكنك ستاليون CH-53K، ولايتننج تو F-35B، ومركبة القتال البرمائية، ستقدم زيادة في المدى لهذه القوات، والقدرات المحسنة المطلوبة في هذه المنطقة الشاسعة. ستستخدم القوات البحرية ومشاة البحرية هذه القوات التي تتكون من سفن برمائية متعددة الأغراض، ومنصات يعاد تشكيلها، ومواقع التدخل السريع على الشاطئ في جميع أنحاء منطقة المحيط الهندي-آسيا-المحيط الهادي. وكمثال على ذلك، يتم نشر قوات مشاة البحرية حاليا على متن سفن قيادة النقل البحري العسكري مثل سفينة دراي كاركو/ اميونشن ، وهاي سبيد فيسيل للتدريب مع قوات الأمن في البلدان الشريكة. ومؤخراً أرسل سلاح مشاة البحرية أسراب طائرة MV-22 لتتمركز في الأمام في غرب المحيط الهادي، وسينشر بشكل دائم في الأمام أولى طائرات الجيل الخامس الضاربة في اليابان.

ستنشر قوات خفر السواحل بالتناوب سفن كاسحات الجليد للأمن الوطني وقوات الانتشار المتخصصة مع البحرية وسلاح مشاة البحرية، لحماية المياه الإقليمية للولايات المتحدة والمنطقة الاقتصادية الخالصة. بالإضافة إلى ذلك، ستعمل قوات خفر السواحل مع الشركاء الإقليميين والقوات البحرية باستخدام دوريات مشتركة وتبادل ضباط الأمن على متن السفن، وتمارين متعددة الجنسيات لبناء قوات بحرية بارعة في الحوكمة، وتعزيز التعاون في الأمن والسلامة البحرية، والحد من الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه، وغير المنظم. وقد تم تعزيز هذه الجهود المتعددة الجنسيات من خلال مبادرة أوقيانوسيا للأمن البحري والمشاركة في منتدى خفر السواحل في شمال المحيط الهادي.

إن توسع وجودنا البحري المتقدم في منطقة المحيط الهندي-آسيا-المحيط الهادي سيعزز مزايانا القتالية في مسرح العمليات، في الوقت الذي يوفر أساسا لتدعيم التحالفات من خلال تحسين قابلية التبادل، وعمليات أكثر تكاملا، والتمارين والتدريب الذي يزداد تعقيدا. وسوف يعزز أيضا الشراكات من خلال توسيع عمليات الأمن البحري، والوعي المشترك بالمجال البحري، وتعاقدات متعددة الأطراف أطول أمداً. هدفنا هو بناء وتعزيز القدرات الإقليمية للتعامل مع التحديات الأمنية البحرية المحلية. ستسهم القوات البحرية الأمريكية في أمن النظام الاقتصادي العالمي على المدى الطويل، من خلال تعميق التعاون الأمني والآليات المتعددة الأطراف بين دول المنطقة وخاصة أعضاء رابطة دول جنوب شرق آسيا.

**الشرق الأوسط**

تبقى منطقة الشرق الأوسط ذات أهمية بالغة من الناحية الاستراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة وحلفائنا. سنزيد وجودنا في المنطقة من 30 سفينة في الوقت الحالي إلى حوالي 40 في عام 2020 للحفاظ على قوة قتالية ذات مصداقية في الشرق الأوسط لردع الصراع وطمأنة الحلفاء والشركاء، والاستجابة للأزمات.

ستواصل القوات البحرية ومشاة البحرية نشر مجموعات حاملات الطائرات والمجموعات البرمائية الجاهزة على متنها، بالإضافة إلى وحدات مشاة البحرية للتدخل السريع

**"هذه القوات التي تتواجد في الأمام وتستجيب للأزمات يوماً بعد يوم تستطيع أن تتحول بسرعة وسلاسة لتوفر الوصول المضمون للقوات المشتركة"**

الجنرال دنفورد

لعبت القدرات البرمائية المقدمة من قبل فريق البحرية - سلاح مشاة البحرية ـــ وخصوصا تلك المتمركزة في الأمام دورا رئيسيا لفترة طويلة في تمكين المهمات في الخارج من الوصول عبر مجموعة من العمليات العسكرية. على سبيل المثال، في أعقاب أحداث 11 سبتمبر/أيلول 2001، تم تحويل مجموعتين برمائيتين جاهزتين وعلى متنهما قوات التدخل السريع لمشاة البحرية من أنشطة الحالة المستقرة في أماكن أخرى إلى شمال بحر العرب، وقد شكلت هذه الوحدات، وبإضافة عنصر قيادة طيران، فريق العمل 58 في الأسطول الأمريكي الخامس، وقامت بعملية برمائية هجومية على بعد 350 ميل في الداخل للاستيلاء على موقع لغرض إدخال قوات مشتركة إضافية. وفي أغسطس/آب 2010، قام فريق سلاح البحرية - مشاة البحرية مرة أخرى بتجميع وحدتين من المجموعات البرمائية الجاهزة وقوات التدخل السريع لمشاة البحرية في المنطقة، ولكن هذه المرة للقيام بعمليات المساعدة الإنسانية في أعقاب الفيضانات الناجمة عن الأمطار الغزيرة فى باكستان.

في المنطقة. وبالإضافة إلى ذلك، سيحافظ سلاح مشاة البحرية على وجود مستمر في الشرق الأوسط، بما في ذلك عنصر قيادة فريق عمل مشاة البحرية جو-أرض بقيادة ضابط برتبة جنرال، وفريق عمل مشاة البحرية جو-أرض ذو الغرض الخاص المجهز بطائرات MV-22، وطائرات هيركليز KC-130، لتوسيع نصف قطر الدائرة للتعاون الأمني والاستجابة للأزمات. وسيحتفظ سلاح مشاة البحرية والقوات البحرية بمنشأة مقر في الخليج العربي، ويواصل نشر السفن هناك، ويستخدم سفن جديدة متعددة المهام مثل ليتورال كومبات شب، وجوينت هاي سبيد فيسيل، وأفلوت فورورد ستيجنك بيز، لدعم التعاون الأمني، ومكافحة الإرهاب، والعمليات السريعة، وإزالة الألغام، وقوات العمليات الخاصة.

ستنشر قوات خفر السواحل أفراداً من أجل بناء قدرات الحوكمة البحرية في البلدان الشريكة، والقيام بنفس الوقت بإجراءات الأمن البحري، وحماية البنية التحتية، وتنفيذ أنشطة رقابة الدولة على الميناء. وستقوم زوارق دوريات خفر السواحل والقوات المتخصصة المنتشرة في البحرية وسفن التحالف بمكافحة النشاط البحري غير المشروع.

إن وجودنا البحري المتقدم المستديم في الشرق الأوسط سيحمي وطننا ويعزز الاستقرار الإقليمي من خلال إحباط الشبكات الإرهابية التي تهدد الحكم المحلي والإقليمي. وسيكافح هذا الوجود أيضاً انتشار أسلحة الدمار الشامل ويردع الخصوم المحتملين عن تهديد تدفق الطاقة عبر مضيق هرمز وقناة السويس. ونحن سندعم القدرة وقدرة الشراكات الرئيسية،

**"يتساءل الناس لماذا يشترك خفر السواحل مع الحكومات الأجنبية لفرض قوانين مصائد الأسماك بعيدا عن ساحل أمتنا. الجواب هو أن الأمن الاقتصادي للكثير من تلك الدول الشريكة يعتمد بشكل كبير على الموارد السمكية الحساسة، التي تدعم الاستقرار والأمن في المنطقة."**

الأدميرال زوكونفت

يكلف الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه، وغير المنظم الاقتصاد العالمي ما بين 10 إلى 20 مليار دولار سنويا. الولايات المتحدة تطور بنشاط وتنفذ إجراءات الحوكمة البحرية التي يتم اعتمادها من قبل المنظمات الدولية لإدارة مصايد الأسماك. جهودنا لتعزيز القدرة الدولية للحفاظ على الثروة السمكية المستدامة، والموارد البحرية الحية الأخرى، تعزز الأمن الاقتصادي العالمي، وتبني سبلاً للتعاون بشأن طائفة واسعة من القضايا، وتخفف حدة التوتر الدولي. وهنا، يقوم خفر السواحل الأمريكيون وموظفي إنفاذ القانون في سيراليون باعتلاء متن سفينة صيد، مما يدل على فائدة التدريب المشترك والدعم للقوات البحرية في جميع أنحاء العالم.

ولاسيما مجلس التعاون الخليجي، لتعزيز العمل المشترك مع الدول الأعضاء والقوات البحرية الأخرى في جميع أنحاء المنطقة.

**أوروبا**

يظل الناتو والحلفاء والشركاء الأوروبيين أمراً حيويا للمصالح الأمنية الأمريكية في المنطقة وحول العالم. ولا تزال قابلية العمل المشترك مع الحلفاء تمثل أولوية، كما يتبين من الانتشار التعاوني لمدة تسعة أشهر للسفينة كارير سترايك كروب التي تحمل طاقم البحرية الملكية البريطانية وعمليات كارير سترايك كروب بين الولايات المتحدة وفرنسا. إن منشآتنا البحرية في أوروبا أساسية لإدامة القوات البحرية العاملة في هذا المجال والمناطق المتاخمة. وتتمركز القوات البحرية العاملة في أوروبا بشكل مثالي للقيام بعمليات فورية ومرنة وسريعة في البحر في أوروبا وأفريقيا والمشرق العربي، وجنوب غرب آسيا.

وبينما نعمل على إعادة التوازن إلى منطقة المحيط الهندي-آسيا-المحيط الهادي، نواصل التعرف على الأهمية الاستراتيجية الدائمة، ومساهمات أوروبا وحلف شمال الأطلسي في مواجهة التحديات الأمنية البحرية المشتركة مثل عملية درع المحيط، مما أدى إلى انخفاض القرصنة في المياه المحيطة بالقرن الأفريقي. وتأكيداً لالتزامنا بحلف شمال الأطلسي، ستواصل القوات البحرية دعم مجموعات حلف الناتو البحرية الدائمة، ومكافحة الألغام، وتوفير القوات في أوروبا التي تقدم مساهمات فريدة للتحالف، مثل صواريخ الدفاع البالستية على الشاطئ وعلى المياه، وحماية حلفائنا وشركائنا من تهديدات الصواريخ البالستية. وهذا يشمل تمركز أربعة مدمرات متعددة المهام قادرة على حمل صواريخ الدفاع البالستية في إسبانيا بحلول نهاية عام 2015. وتوفر هذه السفن حضوراً متقدماً في البحر الأبيض المتوسط للتعاون الأمني، والأمن البحري، ومهام الاستجابة للأزمات. إن استمرار التكامل البحري مع الناتو سيكون ضرورياً لضمان الأمن الإقليمي والاستقرار على المدى الطويل.

ودعماً للحضور العرضي لوحدة مجموعة البرمائيات الجاهزة/قوة التدخل السريع لمشاة البحرية في المنطقة، سيوفر سلاح مشاة البحرية فريق عمل جو-أرض خاص يتمركز على البر أو البحر، ومدرب للانتشار بشكل منفرد أو كجزء من قوة مركبة أكبر. وقد وقفت قوة مثل هذه في عام 2013 لدعم المهام في

أوروبا وأفريقيا. ستواصل قوات مشاة البحرية استخدام هذه القوات المنظمة حسب المهمة لتحقيق التعاون الأمني مع الحفاظ على الاستعداد للاستجابة للأزمة.

**أفريقيا**

سنحقق الوجود البحري في أفريقيا مع برامج القوة المشتركة مثل السفن عالية السرعة أو القاعدة المتقدمة العائمة التي تحمل البحارة، ومشاة البحرية، وخفر السواحل. إن كتائب البناء (سيبيس) ووحدات التخلص من الذخائر المتفجرة، وفقمات البحرية، وقوات العمليات الخاصة البحرية الأخرى، فضلا عن خفر السواحل ومشاة البحرية، ستستمر في العمل جنبا إلى جنب مع قوات الأمن الشريكة لمكافحة الإرهاب والاتجار غير المشروع، والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية، من خلال المبادرات مثل الشراكة الأفريقية البحرية لإنفاذ القانون ومبادرة الشراكة الأفريقية. وتعتمد دول غرب أفريقيا بشكل كبير على القوات البحرية لمكافحة الاتجار غير المشروع، والذي يرتبط بمشاريع إرهابية. على سبيل المثال، ستواصل الخدمات البحرية العمل مع الدول الشريكة في خليج غينيا لإيجاد حل طويل الأمد لتحديات الأمن البحري من خلال تبادل المعلومات، والتمارين، والدوريات المشتركة. ستحتفظ القوات البحرية بقاعدة للتدخل السريع في القارة لدعم مكافحة الإرهاب، والأمن البحري، وعمليات الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع. ستشارك القوات المنتشرة في الأمام بشكل سريع مثل المجموعات البرمائية الجاهزة/قوات التدخل السريع لمشاة البحرية، وفريق عمل جو-أرض لمشاة البحرية، وألوية مشاة البحرية للتدخل السريع في التمارين والتدريبات لتعزيز الشراكات، وتبقى مستعدة لدعم الاستجابة للأزمة، وحماية مواطني الولايات المتحدة ومصالحها في المنطقة.

سنواصل العمل جنبا إلى جنب مع الشركاء الأوروبيين والأفارقة والمنظمات الإقليمية لتعزيز القدرات الأفريقية للاستجابة للأزمات، والمساهمة في الاستقرار في دولهم.

## نصف الكرة الغربي

سنعزز الشراكات والقدرات في نصف الكرة الغربي لحماية الوطن ومكافحة الاتجار غير المشروع والمنظمات الإجرامية العابرة للحدود الوطنية. جهود إعادة رسملة خفر السواحل ستنتج أسطولاً ذا قدرة عالية، وسفناً متعددة المهام والطائرات، بما في ذلك سفن الدوريات البحرية قبالة السواحل، وطائرات سبارتان C-27J للدوريات البحرية لمواجهة التهديدات، ولاسيما في البحر الكاريبي وخليج المكسيك، وشرق المحيط الهادي. وستحتفظ القوات البحرية بقاعدتها في خليج غوانتانامو، كوبا، لدعم عمليات عسكرية مشتركة ومجتمعة، وتعزيز الجهود المشتركة بين الوكالات لتطوير الأمن والتعاون الإقليمي. وسيوظف سلاح مشاة البحرية فرق عمل أو فريق عمل جو-أرض خاص بمشاة البحرية لدعم أنشطة التعاون الأمني التي تزيد من قابلية العمل المشترك مع الشركاء الإقليميين، وتعزز قدرتهم على اعتراض المنظمات الإجرامية العابرة للحدود الوطنية. وسوف نستخدم السفن البرمائية وغيرها من المنصات، بما في ذلك السفن الساحلية القتالية، والسفن المشتركة عالية السرعة، والقواعد المتقدمة العائمة، وسفن المستشفيات، وسفن قيادة أخرى للنقل البحري العسكري، ومنصات خفر السواحل، للقيام بمهام المساعدة والاستجابة للكوارث الإنسانية. وسنستخدم أيضاً طائرات الدوريات البحرية مثل P-8A بوسيدون وطائرات بدون طيار. وستوفر سفن وطائرات أخرى

**"لدى خفر السواحل أكثر من 60 اتفاقية ثنائية مع الحكومات الأجنبية تمكننا من توفير الحوكمة البحرية، وسيادة القانون، والقيادة العالمية من خلال العمليات المشتركة مع الدول المضيفة."**

الأدميرال زوكونفت

إن قوة المهام الجنوبية المشتركة بين الوكالات هي مثال ممتاز على التعاون البحري بالقرب من شواطئنا. فرقة العمل هذه تجمع بين أفراد من البحرية وخفر السواحل، وإنفاذ القانون المدني، وجميعهم يعملون مع الشركاء متعددي الجنسيات للحد من الاتجار غير المشروع بالمخدرات في جميع أنحاء أمريكا الوسطى والجنوبية. في عام 2013، ساعدت أربع عشرة دولة من نصف الكرة الغربي والدول الأوروبية على الاستيلاء على أكثر من 131 طن متري من الكوكايين تبلغ قيمتها نحو 3 مليارات دولار. وقد تمكن عناصر حرس السواحل هؤلاء في ميامي بيتش من تفريغ ما قيمته الملايين من الدولارات من المخدرات المحتجزة غير المشروعة.

وجوداً دورياً للمشاركات العسكرية المتكررة، وتمارين التعاون الأمني في مسرح العمليات، وغيرها من المهام.

**القطب الشمالي والقطب الجنوبي**

وتمشيا مع النمو المتوقع في النشاط البحري، ستوفر الخدمات البحرية إمكانية الوصول والتواجد في المنطقة القطبية الشمالية، وتحسين الوعي بالمجال البحري، ومواصلة التعاون مع الشركاء في المنطقة القطبية الشمالية لتعزيز السلامة البحرية والأمن في المنطقة. وهذا يتطلب منا مواصلة تطوير قدرتنا على العمل في منطقة القطب الشمالي، بما في ذلك المياه المغطاة بالجليد والمياه المعرقلة بالجليد. سيطبق خفر السواحل قدرات الأمن الوطني متعددة المهام الخاصة بالسفن كاسحات الجليد لتوفير وجود موسمي مصمم للقيادة والسيطرة والاستطلاع الجوي. وسيبدأ خفر السواحل بتصميم إمكانية جديدة وثقيلة لكسح الجليد لدعم العمليات في كل من القطب الشمالي والقطب الجنوبي. وسيتابع خفر السواحل أيضا تشكيل مجموعة المساعدة، والتنسيق، والعمليات البحرية، وهي مفتوحة للدول الثمان أعضاء مجلس القطب الشمالي. والغرض من هذه المجموعة تنسيق البحث المتعدد الجنسيات وعمليات الإنقاذ، وتمارين التدريب، وإدارة حركة المرور البحرية، والاستجابة للكوارث، وتبادل المعلومات.

## القسم الثالث

## القوة البحرية في دعم الأمن الوطني

تعمل الخدمات البحرية في محيطات العالم لحماية الوطن، وبناء الأمن على الصعيد العالمي، وإبراز القوة، والفوز بشكل حاسم. هذه القدرة على المناورة عالميا في البحار ومنع الآخرين من استخدام البحر ضد مصالحنا تشكل ميزة استراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة. إن حاملات الطائرات والطائرات المحمولة، بكونها تمثل قدرة القوات البحرية على توجيه الضربة البارعة، وفرق العمل البرمائية التي تحمل مشاة البحرية، جنبا إلى جنب مع المقاتلين على السطح، والغواصات، وكاسحات الجليد لخفر السواحل، توفر خيارات مرنة ومستدامة من البحر إلى الساحل لدعم المهمات البحرية التالية: الدفاع عن الوطن، وردع الصراع، والاستجابة للأزمات، وهزيمة العدوان، وحماية المشاعات البحرية، وتعزيز الشراكات، وتقديم المساعدة الإنسانية والاستجابة للكوارث.

نحن ننظم، وندرب، ونجهز القوات البحرية لإنجاز هذه المهام من خلال خمس وظائف أساسية: الوصول إلى جميع النطاقات، والردع، والتحكم في البحر، وإبراز القوة، والأمن البحري. نحن نوظف هذه الوظائف في نهج مشترك باعتبارها محصلة القوة البحرية الأمريكية، وبذلك نوفر ميزة نسبية فريدة للقوة المشتركة والأمة.

### الوصول إلى جميع النطاقات

الوصول إلى جميع النطاقات هو القدرة على إبراز القوة العسكرية في المناطق المتنازع عليها مع حرية كافية للعمل بشكل فعال. إن هذا الوصول هو اليوم في موضع المنافسة بشكل متزايد من قبل الجهات الحكومية وغير الحكومية في بيئة اليوم الأمنية، التي يمكن حتى أن تضع قواتنا الأكثر تقدما ومنظومات الأسلحة في خطر باستخدام استراتيجياتها المتطورة المضادة للوصول / المنطقة.

إن استخدام الوصول إلى النطاقات بالتنسيق مع فريق مراقبة البحر للبحرية-مشاة البحرية، وقدرات إبراز القوة سيسمح لقادة القوة البحرية المشتركة الأساسيين بتوفير القدرة على تبادل المعلومات للقوة المشتركة من خلال العناصر التالية:

- الوعي بساحة المعركة، والذي يقدم: المراقبة المستمرة على المجال البحري، بما في ذلك الجزء من الساحل المتجه إلى اليابسة، ومعلومات البيئة؛ والتوصل إلى معرفة قدرات وقصد خصومنا؛ وفهم متى وأين، وكيف يعمل خصومنا؛ وفهم شامل للبيئة التي ستعمل بها قواتنا.
- القيادة المضمونة والسيطرة، التي توفر للقادة القدرة على صيانة شبكات قوية ومرنة، وسريعة الحركة للقيادة والسيطرة على القوات في البيئات المتنازع عليها.
- عمليات الفضاء الإلكتروني، بما في ذلك التدابير الدفاعية والهجومية، التي تحافظ على قدرة الاستفادة من قدرات الفضاء الإلكتروني الصديقة، وحماية البيانات والشبكات، وقدرات الوعي بساحة المعركة، وأنظمة أخرى معينة، وإبراز القوة باستخدام الفضاء الإلكتروني.

**"يجب أن نكون قادرين على الوصول إلى أي مكان. وهذا يعني أن نغير كيفية تخطيط وتنسيق الإجراءات في الجو، والبحر، والأرض، والفضاء، ومجالات الفضاء الإلكتروني، ونحدد ونستفيد من مزيج القدرة الصحيح لضمان الوصول وحرية العمل"**

الأدميرال كرينيرت

تتطلب قدرات مقاومة الوصول المتغيرة التي يبديها الخصوم المحتملون أن نقوم بتوجيه قدرتنا القتالية نحو المزيد من التكامل والعمل المشترك في المنصات، وأجهزة الاستشعار، والأسلحة، والنظم. ويجري بناء هذه المبادرات حول القدرات الناشئة مثل برنامج البحرية المتكامل للتحكم - مكافحة النيران في الجو للدفاع ضد الطائرات وصواريخ العدو. هذا البرنامج يدمج الاستطلاع والمقاتلات، وأنظمة مكافحة إطلاق النار على متن السفن لهزيمة التهديدات في المدى الطويل. وتظهر في الصورة الطائرة E-2D هوك آي، وهي تهبط على سطح طيران حاملة الطائرات يو اس اس دوايت ايزنهاور (CVN 69)، وبهذا تندمج هذه العناصر في التحكم – مكافحة النيران في الجو.

- مناورة الحرب الكهرومغناطيسية، وهو مفهوم جديد نسبيا، يمزج عمليات مركبات الفضاء، والفضاء الإلكتروني، والطيف الكهرومغناطيسي مع قدرات غير حركية متقدمة لإنشاء مزايا قتالية.

- النار المتكاملة، والتي توفر مجموعة واسعة من الخيارات الحركية وغير الحركية للقائد لاستغلالها بالكامل، ومهاجمة قدرات الخصم ونقاط ضعفه عند الضرورة.
- ويتم تحقيق التآزر بشأن تبادل المعلومات عندما تتم مزامنة هذه العناصر، وتوفر لقادة القوة المشتركة مجموعة من الخيارات في جميع المجالات لهزيمة استراتيجيات الحرمان من الوصول/المنطقة. وتشمل هذه الخيارات تركيزاً أكبر على قدرة القوة المنسقة غير الحركية وتقنيات مقاومة الاستهداف بدلا من التعامل مع كل تهديد بأسلحة حركية مكلفة على نحو متزايد. وباختصار، يجب أن نصبح أكثر شمولا في قدرتنا الهجومية لنهزم النظام بدلا من مواجهة أسلحة فردية. وكمثال على ذلك، فنحن قد نتمكن من أن نلحق الهزيمة بشكل فعال بتهديدات الصواريخ البالستية المضادة للسفن وصواريخ كروز من خلال الاستفادة من الوعي المتفوق بفضاء المعركة لتوظيف الفضاء الإلكتروني، وقدرات مناورة الحرب الكهرومغناطيسية، في نهج النيران المتكامل الذي يسحق التهديد حتى قبل أن يتم إطلاقه.

إن ضمان الوصول إلى كل النطاقات يبدأ في زمن السلم من خلال العمليات الإقليمية الروتينية مع القوات البحرية العسكرية والمدنية لحلفائنا وشركائنا. هذه الجهود تعزز العلاقات، وتبني الإمكانية والقدرة، وتؤدي إلى الوصول إلى البيئة البحرية. عندما وضعت القوات البحرية شروط الوصول في وقت السلم، فنحن نعزز قابلية العمل المشترك مع الحلفاء والشركاء لتحقيق الوصول إلى كل النطاقات أثناء النزاع.

تحقق القوات البحرية الوصول إلى جميع النطاقات كجزء من عمليات مشتركة، وتحسن العلاقات والردع في زمن الحرب، والتمكن من الفوز على أعدائنا في زمن الحرب. وتدعم هذه الوظيفة جميع المهمات البحرية.

## الردع

نحن نحقق الردع من خلال إقناع الأعداء المحتملين أنهم لا يستطيعون الفوز أو أن تكلفة العدوان لن تكون مقبولة.

الردع النووي الاستراتيجي مكفول من قبل غواصات البحرية الحاملة للصواريخ البالستية التي توفر للولايات المتحدة قدرة مضمونة ودقيقة للضربة النووية الثانية. وتقوم غواصات البحرية الحاملة للصواريخ البالستية دائما بدوريات غير مكشوفة في عرض البحر، وتبقى في تواصل مستمر وقادرة على الاستجابة الفورية. وباعتبارها العنصر الأكثر أمانا ونجاةً في ثلاثية أمتنا النووية، لا بد أن تبقى قواتنا النووية المتمركزة في البحر على أهبة الاستعداد وأن تتوفر لها الموارد بشكل كامل.

**"إن مجموعة حاملات الطائرات ومجموعة البرمائيات الجاهزة هي الأجزاء المركزية في القدرة البحرية... هذه السفن والطائرات والبحارة ومشاة البحرية قد ردعت وهزمت العدوان منذ الحرب العالمية الثانية، وسوف تستمر في القيام بذلك في المستقبل."**

الجنرال كيرنيرت

الطيران البحري ضروري لقدرتنا على القيام بإبراز القوة وردع وهزيمة العدوان. طائرات الهليكوبتر والطائرات ذات الأجنحة الثابتة العاملة من حاملات الطائرات والسفن البرمائية، والمحطات قبالة الشاطئ، وطائرات الهليكوبتر التي تعمل من الطرادات والمدمرات- والتي تُستكمل بالطائرات المتقدمة بدون طيار، قد لعبت أدوارا حاسمة في الحملات الأخيرة، وتبقى على استعداد لتلبية أي مهمة تسند إليها. وتبدو في هذه الصورة طائرة F / A-18E سوبر هورنيت وهي تقلع من حاملة الطائرات يو اس اس جون ستينيس (CVN 74) في المحيط الهادي.

يتم توفير الردع التقليدي من قبل القوات البحرية من خلال القوة القتالية الساحقة من مجموعات حاملات الطائرات والطائرات المحمولة المقاتلة فوق السطح وتحت السطح، بأسلحة هجومية تتسم بالدقة، والقوة القتالية القابلة للتطوير، والمنتشرة، والسريعة، لقوات مشاة البحرية للتدخل السريع، وكتائب مشاة البحرية للتدخل السريع، ووحدات مشاة البحرية للتدخل السريع المستخدمة من توليفات مختلفة من السفن البرمائية، وتمركز مشاة البحرية في مواقع مسبقة، والقواعد المتقدمة. يحافظ خفر السواحل على وجود مستمر في موانئنا والمجاري المائية الداخلية على طول سواحلنا، وقبالة الساحل، ويوفرون مستوٍ إضافياً للدفاع ضد التهديدات البحرية. وتقدم هذه القوات البحرية، جنبا إلى جنب مع سفن الدفاع متعددة المهام القادرة على حمل الصواريخ البالستية، مجموعة واسعة من خيارات

الردع سريعة التحرك والمرنة والقابلة للتطوير وذات المصداقية. إن هذه القوات متموضعة أيضا لتستجيب بسرعة للدفاع عن الوطن والدفاع عن حلفائنا إن فشل الردع.

هذه الوظيفة تدعم مهمة القوات البحرية للدفاع عن الوطن، وردع الصراع، وتعزيز الشراكات.

**السيطرة على البحر**

تسمح السيطرة على البحر للقوات البحرية أن تحقق التفوق البحري المحلي في الوقت الذي تحرم فيه العدو من نفس القدرة. القوات البحرية المتقدمة توظف مجموعة كاملة من القدرات المتدرجة لتدمير القوات البحرية للعدو ومنع تجارته البحرية، وحماية الممرات البحرية الحيوية، بما في ذلك موانئ المغادرة والإنزال، والتي تمكن النقل البحري الاستراتيجي وتسهل وصول قوات المتابعة. العناصر الأساسية في مكافحة البحر هي الحرب على السطح وتحت سطح البحر، وحرب الضربات، وحرب الألغام، والدفاع الجوي والصاروخي، والوعي بالمجال البحري، والاستخبارات، والمراقبة والاستطلاع.

قد يتطلب بسط السيطرة على البحر إبراز القوة على الشاطئ لتحييد التهديدات أو السيطرة على التضاريس في جزء الساحل المتجه إلى اليابسة. وبالمثل، يتطلب إبراز ودعم القوة على الشاطئ بسط السيطرة على البحر في البحار المجاورة والمجال الجوي. ولهذا السبب فإن مراقبة البحر وإبراز القوة يعزز كلٌ منهما الآخر. هذه الوظيفة تدعم مهمات القوات البحرية للدفاع عن الوطن، وهزيمة العدوان، وتعزيز الشراكات.

**إبراز القوة**

إن إبراز القوة يعني بشكل عام قدرة الأمة على تطبيق كل أو بعض عناصرها في السلطة الوطنية ــ الدبلوماسية، الإعلامية، العسكرية، أو الاقتصادية ــ للاستجابة للأزمات، والمساهمة في الردع، وتعزيز الاستقرار في المنطقة.

ويتضمن إبراز القوة البحرية الضربات التقليدية ضد أهداف على الشاطئ، وإطلاق النار المدمجة الحركية وغير الحركية ضد قوات العدو، وعمليات القوة المتقدمة والغارات، وجميع أشكال العمليات البرمائية، والمناورة "من السفينة إلى الهدف"، ودعم القوات على الشاطئ بإطلاق النار المتمركزة في البحر، في المهمات التي تقوم بها قوات البحرية في الحرب الخاصة والعمليات الخاصة. وتقدم قوات الضربة البحرية بقيادة حاملات الطائرات والسفن الحربية المقاتلة على السطح والسفن الأخرى، وكذلك الغواصات، قدرات بعيدة المدى للضرب تتمركز في البحر، وتتمكن قوات التدخل السريع البحرية من إبراز القوة في عمق الداخل لعرقلة العدو، وتدمير قواته، والاستيلاء على الأرض لدعم حملة مشتركة.

يعتمد إبراز القوة أيضا على قدرتنا على تمركز قدراتنا في البحر ودعم القيادة العسكرية للنقل البحري الاستراتيجي والدعم اللوجستي، وكذلك تزويد القوة المشتركة بالوقود في الجو، والتنظيم الاستراتيجي العالمي لقواعدنا ومرافقنا الذي يصون قواتنا ويحافظ عليها. إن التكامل اللوجستي البحري هو محفز رئيسي لقدرتنا على الحفاظ على القوات التي تعمل من البحر. ومن الناحية التاريخية، فقد شكلت القدرة على مواصلة العمليات حجر الزاوية في إبراز القوة البحرية.

إن إبراز قدرات القوة البحرية يسهل أيضا غيره

**"إن المجموعة العريضة من سلطات خفر السواحل هي فريدة من نوعها، فنحن وكالة تنظيمية، ومنظمة إنفاذ قانون فدرالية، وواحدة من خمس خدمات مسلحة لأمتنا. ونحن نحافظ على التفوق في المهمة من خلال الجمع بين سلطاتنا وكفاءاتنا مع القدرة الكبيرة للخدمات الشقيقة."**

الأدميرال زونكوفت

مشاركة الولايات المتحدة في المحافل والمؤسسات متعددة الجنسيات، مثل المنظمة البحرية الدولية، يؤدي إلى تحسينات في معايير عالمية لأمن السفن والموانئ، والسلامة في البحار، ومكافحة القرصنة، وحماية البيئة والموارد البحرية. هنا، يبدو العاملون في قوات حرس السواحل الأمريكية وأفراد قيادة إنفاذ قانون مصايد الأسماك في الصين وهم يصعدون إلى سفينة بلا جنسية، يشتبه بانها انجرفت في أعالي البحار للصيد بالشباك. هذه الممارسة غير القانونية والمدانة عالميا تشكل خطرا كبيرا على النظم الإيكولوجية للمحيطات وأمن الغذاء والأمن الاقتصادي للدول التي تعتمد على الموارد السمكية.

من عناصر مهمات "القوة الذكية" في شكل من أشكال المساعدة الإنسانية والاستجابة للكوارث، كما تبين من زلزال عام 2010 في هايتي، وتسونامي عام 2011 في اليابان، وإعصار 2013 في الفلبين. إن القوات البحرية المتقدمة التي تعمل مع الحلفاء والشركاء والتي تم وضعها في موقع يمكنها من الاستجابة السريعة للكوارث في المناطق الرئيسية، هي على استعداد لإنقاذ الأرواح، وتوفير الإغاثة الفورية، وتهيئة الظروف للاستجابة المدنية الفعالة دون الاعتماد على الموانئ أو المطارات التالفة أو التي يتعذر الوصول إليها على الشاطئ. هذه الوظيفة تدعم المهمات البحرية للدفاع عن الوطن، والاستجابة للأزمات، ردع الصراع، وهزيمة العدوان، وتوفير المساعدة الإنسانية والاستجابة للكوارث.

**الأمن البحري**

الأمن البحري يحمي سيادة الولايات المتحدة والموارد البحرية، ويدعم التجارة المفتوحة المنقولة بحرا، ويكافح انتشار الأسلحة والإرهاب والجريمة العابرة للحدود الوطنية، والقرصنة، والاستغلال غير القانوني للبيئة البحرية، والهجرة غير القانونية المنقولة بحرا.

وتوفر القوات البحرية الأمن البحري في المشاعات البحرية والنقل البحري لأمتنا. تدير الولايات المتحدة الموارد المعدنية والموارد البحرية المهمة في منطقتنا التي تتكون من 4.5 مليون ميل مربع من المنطقة الاقتصادية الخالصة، وتحافظ على القيام بمسؤولية البحث والإنقاذ المعترف به دولياً في منطقة العبور في نصف الكرة الغربي الأكبر. إن سفن وطائرات خفر السواحل والبحرية العاملة في منطقتنا الاقتصادية الخالصة وخارجها هي الحد الأمامي المتدرج للدفاع عن الأمة، وتدعم القوات البحرية الوعي بالمجال البحري، وتُنشئ الحوكمة البحرية الفعالة، وتحمي الوطن.

يدعم الأمن البحري جهود الولايات المتحدة لدعم القوانين والقواعد والمعايير التي تحكم معايير السلوك في المشاعات البحرية لمناطق العبور، والتجارة، والسعي وراء الموارد الطبيعية. ومن المهم بشكل خاص التعاون مع قوات خفر السواحل الأخرى لمواجهة التحديات العسكرية وغير العسكرية على حد سواء، التي تهتم بها الدولة لعلاقتها بحقوقها السيادية.

نحن نقوم بإجراء عمليات الأمن البحري من خلال تحديد مواقع السفن ومراقبة تلك التي يشتبه بأنها تنقل الأشخاص أو البضائع غير المشروعة. وإذا لزم الأمر، فإننا نعترض هذه السفن ونعتلي متنها لدعم القانون الأمريكي أو العقوبات الدولية. إن القوات البحرية عندما تعمل مع السلطات القانونية الفريدة لخفر السواحل، فإنها تكافح الاتجار غير المشروع بالمخدرات، والاتجار بالبشر، والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية، وخاصة في نصف الكرة الغربي. تدعم العمليات الأمنية البحرية المزيد من أنشطة الحوكمة البحرية الواسعة للولايات المتحدة. وتشمل هذه ضمان الوصول إلى المياه المغطاة بالجليد والمياه التي يعرقلها الجليد في القطب الشمالي والقطب الجنوبي.

ونظراً لأن جميع الدول تشترك في المنافع الجماعية للأمن البحري، فقد أضحت منطقة واعدة لتوسيع نطاق التعاون مع حلفائنا وشركائنا. سنقدم مساعدة من قوات الأمن البحرية من خلال التمارين المتعددة الجنسيات والتدريب، لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية وحماية مصايد الأسماك والتجارة البحرية. هذه الوظيفة تدعم المهمات البحرية للدفاع عن الوطن، وحماية المشاعات البحرية، وتعزيز الشراكات.

## القسم الرابع

## تصميم القوة: بناء القوة في المستقبل

في هذا الوقت من التقشف المالي، يتم تحديد قوتنا لدعم هزيمة عدو إقليمي واحد في حملة كبيرة وعلى مراحل متعددة، ونحرم في الوقت نفسه معتدياً آخر من تحقيق أهدافه أو نفرض عليه تكاليفاً غير مقبولة في منطقة مختلفة. إن مفهوم تعيين حجم القوة هذا يضمن أيضاً قدرتنا، وإمكانية دعم متطلبات الوجود العالمية. ولتحقيق ذلك، يجب على سلاح البحرية ومشاة البحرية الاحتفاظ بأسطول من أكثر من 300 سفينة، منها 11 من حاملات الطائرات، و14 غواصة تحمل الصواريخ البالستية (تم استبدالها ببرنامج أوهايو SSBN (X)) و33 سفينة برمائية، في حين يجب أن يحتفظ خفر السواحل بأسطول يتكون من 91 سفينة من سفن الأمن الوطني، والدوريات على الشاطئ، وكاسحات الجليد سريعة الاستجابة.

ومن شأن قوة أصغر، مدفوعة بتخفيضات ميزانية إضافية، أو إجراءات حجز، أن تتطلب منا أن نتخذ قرارات صعبة. نحن سنضطر لتنفيذ هذه الاستراتيجية البحرية مع زيادة مستويات الخطر لبعض المهمات والوظائف، وأن نخفض الحضور المتقدم، وأن نحد من تواجدنا في بعض المناطق الجغرافية. إن من شأن هذه التخفيضات أيضا أن تحد من مزايانا القتالية، وفي حال العودة إلى مستويات حجز التمويل على وجه التحديد، فإن مجموعات القوات البحرية من حاملات الطائرات الضاربة الجاهزة للانتشار ومجموعات البرمائيات الجاهزة، المتاحة للأزمات والطوارئ، لن تكون كافية لتلبية المتطلبات، وسيتم تعريض قدرة البحرية للحفاظ على الوجود المتقدم المناسب إلى الخطر.

سنقوم بإجراء تغييرات مؤسسية واتخاذ مخاطرات حصيفة عند بناء قوة المستقبل، بينما نقوم بموازنة الاستثمارات في الاستعداد، والقدرة، والإمكانية. سنحافظ على التزامنا بأفرادنا في الخدمة، وتوظيف المفاهيم التنفيذية الجديدة، وتطوير القدرات الابتكارية. وبينما نقوم بتطوير هذه القوة في المستقبل، سنقيّم الطاقة كمورد حاسم في جميع المهام البحرية لتعزيز قدرتنا التنفيذية، وأمن الطاقة، والاستقلال في مجال الطاقة. إن مبادئ التنفيذ التالية، جنبا إلى جنب مع وثائق خدمة محددة مثل الوثيقة 21 لسلاح مشاة البحرية، ووثيقة مفهوم العمليات لقوة مشاة البحرية للتدخل السريع، والملاحق السرية، ستوجه جهودنا لضمان أن نبقى قوة بحرية قادرة وجاهزة للقتال.

**قوات مرنة، سريعة التحرك، وجاهزة**

عند تصميم قوتنا في المستقبل سنقوم بما يلي:

- الحفاظ على المخزون المناسب من القوات البحرية لسد الاحتياجات المفاجئة، لتكون جاهزة للقتال ومستعدة للاستجابة السريعة للأزمات، وحالات الطوارئ الكبرى، والتهديدات ضد الوطن، والاعتماد بنفس الوقت على القوات البحرية المنتشرة في الأمام كقوة التشكيل والرد. إن الحفاظ على هذا التوازن يسمح لنا بالاستجابة لأزمات اليوم في حين نبقى جاهزين لصراعات الغد.
- تطوير قوة مستقبل متحفزة وذات صلة من البحارة، ومشاة البحرية، وخفر السواحل، من أشخاص متنوعين في الخبرات والخلفية والأفكار؛ وجاهزين شخصيا ومهنياً؛ ويتقنون استعمال أسلحتهم وأنظمتها.
- تطوير قوة متوازنة مصممة للقتال من الغواصات، وحاملات الطائرات، والسفن البرمائية، والمقاتلين على السطح. ويجب استكمال هذه السفن بمنصات يمكن إعادة تشكيلها مثل السفن المشتركة عالية السرعة، وكاسحات الجليد للأمن الوطني، والسفن المساعدة مثل سفن النقل البحري ذات السرعة المتوسطة والعالية، وسفن نقل الحمولة/الذخائر، ومنصات الهبوط المتنقلة، والقواعد المتقدمة العائمة.
- تحسين ترابط القوة المشتركة من خلال المبادرات التي تقضي على الثغرات والفجوات، وتحد من التكرار غير الضروري، وتزيد التعاون مع القوات الجوية والجيش في تطوير مفاهيم عملية لمواجهة تهديدات الحرمان من الوصول / المنطقة. ونحن لا يمكن أن نعمل لوحدنا. على سبيل المثال، القوات البحرية تعتمد بشكل كبير على القوة الجوية للتزود بالوقود في الجو، وقدرات الاستخبارات العالمية، والمراقبة، والاستطلاع. وبالمثل، فإن النظام المضاد للصواريخ البالستية في الجيش الأمريكي، وبطاريات صواريخ باتريوت، وأنظمة البحرية للدفاع الجوي والصاروخي المتكاملة، يكمل بعضها بعضاً بقدراتها القوية. إن استخدام قوات العمليات الخاصة من السفن البحرية هو مثال آخر على ترابط القوة المشتركة.

- تنفيذ نموذج استخدام قوة بحرية يمكن التنبؤ به - خطة استجابة أسطول البحرية المحسنة - التي تنظم الصيانة قبل الانتشار، والتدريب، والجداول الزمنية للتفتيش قبل الانتشار، لتحسين الاستعداد الوظيفي والتواجد من أجل تلبية متطلبات إدارة القوة العالمية.
- إعطاء الأولوية للقدرة على تحمل التكاليف في كل جانب من عملية الشراء من خلال التحكم في التكاليف طوال دورة حياة النظام. على سبيل المثال، سوف نوسع مبادرات الأنظمة المفتوحة للعمارة، لتحسين استخدام الملكية الفكرية وزيادة المنافسة. وسيخفض هذا التكاليف الكلية للملكية، ويحسن القدرة القتالية، ويؤدي إلى البرامج المستقبلية المستدامة.
- التعاون مع شركائنا في الصناعة لتصميم منصات قابلة للتشغيل المتبادل وقابلة للتكيف يمكن وصلها بسرعة بجهاز استشعار جديد، ومعلومات، ولوجستيات، وحمولات السلاح. النمطية هي التي ستحدد قوتنا في المستقبل.
- تخطيط وموازنة عمليات الشراء، واستراتيجيات الصيانة لضمان استمرارية القاعدة الصناعية.
- تحسين قدرات الطاقة التشغيلية التي تعزز مجالنا وأمن الطاقة. وستشمل هذه التدابير استخدام مبادرات سلاح مشاة البحرية لتحسين استهلاك الطاقة المنتشرة، وتطوير الوقود الحيوي، وغيرها من البرامج التي تركز على كفاءة الطاقة.

**الأفراد**

للتأكد من أن بحارتنا الذين في الخدمة والاحتياط، ومشاة البحرية، وخفر السواحل، فضلا عن المدنيين، لا يزالون يمثلون ميزتنا في التباين، سنقوم بما يلي:

- مواصلة الدعم لتلبية احتياجات أسرنا وبحارتنا، ومشاة البحرية، وخفر السواحل الجرحى، لضمان أن نوفي بالثقة المقدسة للأمة مع أولئك الذين يخدمون وأولئك الذين يدفعون الثمن الباهظ.
- تعزيز السلامة، والأمن، ونوعية الحياة المهنية والشخصية لأفرادنا في الخدمة، والمدنيين، والأسر. وسنستمر في اعتبار القادة مسؤولين عن إنشاء بيئة تسمح لشعبنا وأحبائهم أن يزدهروا وسط الالتزامات والتضحيات غير العادية التي يقومون بها بشكل جماعي.
- توسيع ميزاتنا القتالية بتطوير قادة يجسدون الالتزام الأخلاقي بالمهنية البحرية من خلال التمسك بالقيم الأساسية والأخلاقيات، ويوفون بهذه الالتزامات كقادة ذوي شخصية ونزاهة، ويمارسون سلطتهم بثقة ومسؤولية مع شعور قوي وثابت بالمسؤولية عن أفعالهم.
- عصرنة النظام الكلي لأفراد قوات البحرية مع استراتيجية شاملة تتمكن من تطوير قوة كلها من المتطوعين، وتخلق مسارات وظيفية أكثر مرونة ومتآلفة مع العائلة وذلك تمشيا مع الحقائق الاجتماعية والاقتصادية للقرن الحادي والعشرين. وسنخلق أيضاً مجالاً للاختيار والتحدي لأولئك الذين يتميزون بالأداء العالي، وإزالة النظام الذي مر عليه زمن طويل والذي يتطلب الصعود في المرتبة أو مغادرة العمل، والذي فشل في تحقيق أقصى قدر من استثمارنا في شعبنا.

**"في عصر ضِيق الميزانيات وعدم اليقين، نحن نعتقد أننا بوليصة تأمين بأسعار معقولة. وقد أثبت التاريخ تكلفة عدم وجود بوليصة التأمين هذه"**

الجنرال دانفورد

وقد أثبتت الأحداث خلال السنوات القليلة الماضية فائدة قوات التدخل السريع التي تم نشرها في الأمام. في عام 2013 تأسس فريق عمل مشاة البحرية جو-أرض للاستجابة للأزمات لأغراض خاصة للقيادة الأمريكية الأوروبية، والقيادة الأمريكية في أفريقيا، لزيادة القدرة على التعاون الأمني والاستجابة للأزمات. في 3 يناير/كانون ثان عام 2014، ونتيجة لأعمال العنف العرقي في جنوب السودان، قامت عناصر من فريق عمل مشاة البحرية جو-أرض للاستجابة للأزمات لأغراض خاصة، بعملية إجلاء غير المقاتلين من مواطني الولايات المتحدة من هذا البلد. ويظهر في الصورة جندي من مشاة البحرية الأمريكية يقود سفيرة الولايات المتحدة دي بيج إلى الطائرة المنتظرة. ونحن عازمون في المستقبل على أن نمركز هذا الفريق في البحر لتعزيز مجاله ومرونته الوظيفية.

- إنشاء كفاءة التعلم الحقيقية التي توحد جهود الشراء، والمتطلبات، والبرمجة لتقديم أحدث ما في التكنولوجيا والتصميم، مما يؤدي إلى محاكاة واقعية وسيناريوهات حية، وأخلاقية وبناءة، قبل أن يتم انتشار أفرادنا. وبمجرد نشرهم، سنزيد من صقل مهاراتهم من خلال تمارين قوية مع الحلفاء والشركاء في بيئات العمل الصعبة.
- تحسين مزيج القوة الكلي من خلال توظيف الاحتياطي المختار بشكل استراتيجي، وإدارة المواهب المتباينة لخلق محاربين أكثر تكيفا ومرونة، وتوسيع فرص تقديم الخدمات للسكان على نطاق أوسع في دعم العمليات وقت السلم وتوفير القدرة الأساسية على التدخل السريع.
- تنمية الفكر الاستراتيجي ورأس المال الفكري من خلال مبادرات الخدمة الفردية، مثل تنشيط مجلس البحرية لسلاح البحرية ومشاة البحرية، وإنشاء المؤسسة الاستراتيجية البحرية لخلق التآزر بين موظفي البحرية وغيرها من مؤسسات التفكير الاستراتيجي، وتطوير كادر من المفكرين الاستراتيجيين.
- توسيع وتمكين مجموعة الضباط من الخبراء بالعمليات السياسية العسكرية، للتأكد من أنهم لا يزالون على استعداد لبناء وتعزيز الشراكات الدولية، وخدمة الركائز الرئيسية بالنسبة للعمليات المشتركة، والبحرية، وعمليات التحالف.

**المفاهيم**

سوف نقوم بالتطوير والصقل، والتحقق من صحة المفاهيم القتالية الجديدة من خلال لُعَب وتمارين الحرب على مستوى الخدمة، ومظاهرات مفهوم التكنولوجية المشتركة، والتمارين المشتركة واسعة النطاق، وتمارين التحالف. وعن طريق تسخير العمل الجماعي، والمواهب، والتعليم، وخيال القوة البحرية المتنوع، وحلفائنا وشركائنا، سنقوم بالتالي:

- تطوير قدرات إبراز القوة الإقليمية والعالمية، وذلك دعما لمفهوم الوصول التنفيذي المشترك، الذي يوفر مجموعة كاملة من الخيارات تبين كيفية قيام القوة المشتركة في المستقبل بإجراء عمليات لتحقيق الوصول والحفاظ عليه، وحرية العمل في المشاعات العالمية.
- تطوير الشبكة العالمية لمفهوم القوات البحرية من خلال تعميق التعاون الأمني مع الحلفاء والشركاء. وينطوي هذا على:

- توسيع مفهوم الانتشار التعاوني الذي يجمع بين القوات الحليفة والشريكة في تدريبات الاستعداد قبل الانتشار لحاملات الطائرات ومجموعة البرمائيات الجاهزة، وتمارين الاستعداد والتأهب والانتشارات.
- تعزيز الفعالية القتالية بين الحلفاء والشركاء. وسنحقق ذلك من خلال تمارين الخدمة المشتركة والمتحالفة، والتي تنطوي على مزيد من التعقيد والشمول، بما في ذلك تلك التي تعمل على تحسين قابلية التبادل في العمليات البرمائية، وخصوصا في منطقة المحيط الهندي-آسيا -المحيط الهادي وأوروبا. بالإضافة إلى ذلك، سوف نزيد تبادل الأفراد وتبادل المعلومات الاستخباراتية، وكذلك خلق صورة العمل المشترك على كلا الشبكتين المصنفة وغير المصنفة.
- السعي في المحافل الإقليمية والدولية لمناقشة السيادة المتداخلة والمخاوف الاقتصادية والأمنية، والدفاع، وإنفاذ القانون. وهذا سيعزز التعاون المتعدد الأطراف حول العمليات المشتركة، وتبادل المعلومات ومكافحة الاتجار غير المشروع، والاستجابة لحالات الطوارئ، والأمن البحري، وحماية مصائد الأسماك.

- إعادة مواءمة التدريب البحري، وتطوير التكتيكات، والدعم التشغيلي، والتقييمات مع مناطق مهمات حربنا لنعكس كيف ننظم أنفسنا حاليا للقتال. في كل مجتمع حرب، تقوم البحرية بإنشاء مركز تطوير الحرب الذي يكون مسؤولاً عن القيام بإجراء تكتيكي من خلال التدريب المتقدم على مستوى مسرح العمليات.
- مراقبة البحر وإبراز القوة بطريقة تتسم بمزيد من التوزيع في البيئات الساحلية. ويشمل هذا استخدام قوات التدخل السريع المنتشرة في الأمام، وقوات التدخل السريع لسد الحاجة المفاجئة والتي يمكن تنظيمها بموجب المهمة في قوة برمائية متماسكة، وذلك من أجل توفير خيارات قابلة للتطوير لهزيمة التهديدات البرية، وحرمان العدو من استخدام التضاريس الرئيسية، أو إقامة قواعد أمامية مسبقة للتدخل السريع ومواقع في المحيط كما هو موضح في قوة التدخل السريع 21. ونحن سننجز هذا الأمر باستخدام منصات يعاد تشكيلها، ومفاهيم أكثر تطوراً للتمركز في البحر، والتقنيات التي تعزز وعي المعركة نزولاً إلى مستوى فرقة التدخل السريع.

- تطوير تكتيكات وتقنيات وإجراءات تستهدف نقاط الضعف في الخصم. سنبحث التوازن الصحيح بين الضربات الحركية التقليدية والإجراءات غير الحركية. وسيحافظ هذا على قدرة الموارد المحدودة المخزونة لصالح وسائل أكثر كفاءة وأقل تكلفة، عند توفرها، لتعطيل سلسلة قتل الخصم.
- تطوير وتحديث مفاهيم عملنا في حرب المناورة الكهرومغناطيسية، والفضاء، والفضاء الإلكتروني، لتحقيق النتائج المرجوة من خلال الوسائل الحركية وغير الحركية المختلطة. إن بيئة الإنترنت الكهرومغناطيسية هي الآن أساسية جدا للعمليات العسكرية وحاسمة للغاية لمصالحنا الوطنية ويجب علينا التعامل معها على أنها مجال للقتال على قدم المساواة مع البحر والجو والأرض والفضاء.
- تحديث أسلوب مكافحة أسراب القوارب الصغيرة لتشمل استخدام التقنيات المبتكرة مثل أشعة الليزر، ومدافع متطورة، والمركبات "الذكية" بدون طيار لمواجهة هذا التهديد.

**القدرات**

الابتكار المستمر يعلمنا كيف نقاتل، وهو الذي يحدد كيف نستثمر. وسوف نركز مواردنا على القدرات التي تسمح لنا بالاحتفاظ بمزايانا القتالية وتحسينها. وعند الاقتضاء، فإننا سوف نعطي الأولوية للإمكانية على القدرة، ونؤكد على النمطية والهندسة المعمارية المفتوحة في تصميم المنصات الحالية والمستقبلية.

**الوصول إلى جميع النطاقات**

استجابةً لارتفاع التحديات المتعلقة بالحرمان من الوصول/المنطقة، سوف نحقق التالي:

- إعطاء الأولوية للقدرات التي تحقق الوصول وتحافظ عليه، عندما وحيثما يلزم، في جميع المجالات القتالية.
- إنشاء قوة قادرة على القيام بعمليات مستقلة فعالة في بيئة تمنع الحصول على المعلومات أو تقلل منها.
- توسيع أمن فضائنا الإلكتروني ومرونتنا من خلال معالجة الشراء وتحديث منصاتنا، وأنظمتنا، وشبكات تكنولوجيا المعلومات؛ من خلال وضع برامج ضمان الجودة لحماية القدرات القتالية

الحاسمة؛ وإنشاء المعايير الفنية المشتركة، والشهادات، والصلاحيات للحفاظ على تأهب واستعداد برامجنا وأنظمتنا الإلكترونية.

- تطوير قدرات شبكية، متكاملة، ومتعددة الأبعاد لدحر التهديدات الجوية والصاروخية المعادية. وسنطور المكونات الرئيسية لشبكات مكافحة النيران، وتطبيقات الحرب الإلكترونية المتقدمة، والجيل القادم، وفوق الأفق، وصواريخ أرض- جو التي تعمل على توسيع مدى وقدرة دفاعنا الجوي والصاروخي المتكامل.
- الاستخدام الأمثل لحجم حمولة منصاتنا من خلال دمج قدرات القتالية الحركية وغير الحركية في الفضاء الإلكتروني والطيف الكهرومغناطيسي. وسوف يشمل ذلك أحدث الأسلحة الموجهة بالطاقة، وعمليات استهداف الإنترنت والطيف الكهرومغناطيسي التي تستغل، وتعطل أو تدمر شبكات العدو، وأجهزة استشعاره، وأنظمة أسلحته.
- تعزيز قدرة فرق عمل مشاة البحرية جو-أرض لقيادة ومراقبة القوات التي تستجيب للأزمات أو حالات الطوارئ وتنفيذ عمليات الدخول القسرية.
- تنظيم وتجهيز ألوية مشاة البحرية للتدخل السريع لممارسة القيادة والسيطرة على فرق العمل المشتركة والمتعددة الجنسيات، وتمكين قوة مشاة البحرية للتدخل السريع من القيام بعمليات أكبر، وأن تتكامل مع القوات البحرية للعمليات البرمائية. وهذا يشمل تحسين القدرة على الانتشار السريع والجمع بين القوات في قوة مركبة، متماسكة ورشيقة ومناسبة للمهمة.
- تعزيز القدرة على قيادة العمليات والسيطرة عليها لإبراز القوة من البحر في البيئات المتنازع عليها، بما في ذلك العمل المشترك مع الدول الشريكة.
- دمج قدرات الطيران من الجيل الخامس في فرق عمل مشاة البحرية جو-أرض ونشر هذه القدرة في الأمام في الأدوار المتمركزة في البحر وعلى الشاطئ، بما في ذلك من قواعد متقدمة للتدخل السريع والقواعد المتقدمة في المحيط.

**الردع**

طالما استمرت الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في تهديد أمتنا وحلفائنا، فإننا سنقدم الردع الاستراتيجي الآمن، والسليم، وذا المصداقية المتمركز في البحر. إن الأولوية القصوى للقوات البحرية هو

التأكد من أن الدعامة الأكثر قدرة على النجاة في ثلاثية أمتنا النووية الاستراتيجية تظل حاصلة على الموارد بالكامل وجاهزة من خلال قوة غواصات البحرية الحاملة للصواريخ البالستية، والتطوير المستمر لبرنامج استبدال أوهايو. ويشمل هذا النظام الوطني للقيادة والسيطرة، ومنصة تحت الماء، ونظام الإطلاق، وقدرة الصواريخ البالستية، التي من شأنها أن توفر بشكل جماعي البقاء الأفضل على قيد الحياة وزيادة الفتك.

ولتعزيز خيارات الردع التقليدية من البحر، سنضع جيلنا القادم من حاملات الطائرات، والسفن، والغواصات، والطائرات القادرة على توجيه ضربة دقيقة بعيدة، في الميدان، وسنحسن الوصول العملياتي لقوات تدخلنا السريع في المستقبل.

**السيطرة على البحر وإبراز القوة**

ومن أجل الحفاظ على قدرتنا على هزيمة العدوان، والاستجابة للأزمات، وتعزيز الشراكات، سوف نعمل على:

- تطوير قدرات البحرية التي تحافظ على هيمنتنا في البحر، وخاصة في البيئات المتنازع عليها. وسوف نستمر في تحسين أجهزة الاستشعار تحت سطح البحر، الثابتة والمتحركة، في حين ننشر أيضا أجهزة استشعار متقدمة متعددة الوظائف وأنظمة الحماية على متن السفن والطائرات، وتوفير قدرة قتالية على ارتفاعات عالية مضادة للغواصات الحربية، وتطوير مركبات تحت سطح البحر من دون طيار.
- مواصلة تطوير ودمج الأنظمة التي لا تحتاج لتدخل البشر، والتي تعمل على تحسين قدرتنا على العمل خارج حدود التحمل البشري وفي بيئات متنازع عليها بشكل كبير وعالية المخاطر. وهذا يشمل الجو، والسطح، والبحر، والتطبيقات القائمة على الأرض.
- إعطاء الأولوية لأسلحة المواجهة بعيدة المدى لاستكمال قدرات طائرات الشبح. وهذا يشمل القدرة على توجيه الضربة لأهداف على مديات طويلة وفي بيئات متنازع عليها، لتوفير ضربة أرض- جو ذات مصداقية، والضربة التي تطلق من الغواصات.
- تحسين قدرتنا على اغتنام، وإنشاء، وإدامة، وحماية قواعد بسيطة للتدخل السريع والمحافظة عليها، والتي تعزز العمليات البحرية في البيئات المهددة بما يتعلق بالحرمان من الوصول/المنطقة.

- تطوير القدرة على توظيف الموصلات، بما في ذلك مجموعات من سفن الإنزال والمركبات البرمائية، والمركبات الصغيرة، ومنصات الطيران متعددة المهام في الساحل، مع موجة رادار مخفضة، وزيادة نطاقات المواجهة، وزيادة السرعة والقدرة. وسينطوي هذا على استمرار البحث، وتطوير خيارات سرعة المياه العالية للهجوم البرمائي.
- توظيف أنظمة أكثر كفاءة لتوليد الطاقة في البحر، والتكنولوجيات الناشئة في النماذج المصغرة، والتشغيل الآلي، والدفع الصاروخي، والمواد، والصناعات التحويلية. وستخفض هذه القدرات استهلاك الطاقة وتُمكننا من الحفاظ على القوات المتقدمة على نحو أفضل، في حين نستوعب الأسلحة الجديدة مثل نظم الطاقة الموجهة والمدافع الكهرومغناطيسية.
- تطوير أنظمة الأسلحة البديلة مثل الطاقة الموجهة والمدافع الكهرومغناطيسية. وستواجه أسلحة الطاقة الموجهة التهديدات بسرعة الضوء و بدقة متناهية وبخزين غير محدود. ستوفر المدافع الكهرومغناطيسية دعما بحرياً، نارياً، دقيقاً على السطح، وضربات أرضية، والدفاع من السفن لردع سفن العدو في نطاقات أكبر.
- مواصلة تطوير مصادر الطاقة البديلة المبتكرة، وتكنولوجيات عالية الكفاءة، ومحطات مزدوجة، وعلى سبيل المثال، يتزايد الوقت الذي تقضيه في الخدمة قواتنا التي تعمل على سطح البحر، وكذلك تواجدها العملياتي.

**الأمن البحري**

من أجل مكافحة الإرهاب، والاتجار غير المشروع، والقرصنة وتهديد حرية الملاحة في المجال البحري، سوف نحقق التالي:

- زيادة قدراتنا في التحري البحري المتكامل، والرصد، والاستخبارات، جنبا إلى جنب مع حلفائنا وشركائنا، لتحسين الوعي بالمجال البحري العالمي. وهذا ينطوي على البحث في متطلبات إبلاغ أكثر صرامة في نظام تحديد الهوية الآلي بشأن السفن التي يقل وزنها عن 300 طن، وهو الوزن المقرر حاليا، فضلا عن استخدام التقنيات المبتكرة التي تعزز الفعالية ضد تهديد السفن الصغيرة.
- تعزيز برنامج أمن الموانئ الدولية لضمان المزيد من سلامة ومشروعية السفن التجارية والبضائع المتجهة إلى شواطئنا.

- تعزيز قابليتنا على العمل المشترك وقدرتنا على القيام بزيارة السفن، واعتلاء متنها، والبحث، والاحتجاز في البيئات المتنازع عليها.
- تحسين قابلية العمل المشترك بين سفن القوات البحرية وخفر السواحل، والطائرات، ومرافق الشاطئ، وفقاً لسياسة الأسطول الوطني لتحقيق أقصى قدر من السيطرة على البحر والقدرات الأمنية البحرية.
- دعم حلفائنا وشركائنا من خلال التدريب، والتمارين، وتوفير الإمكانيات، عبر المبيعات العسكرية الخارجية والتمويل، لزيادة قدرتهم على مواجهة التحديات الأمنية البحرية.

ومن خلال التغييرات المؤسسية، والاستثمارات المتوازنة، والالتزام بتطوير أعضائنا في الخدمة، سنبني قوة مستقبلية قادرة وجاهزة للقتال.

# الخلاصة

سترفع الولايات المتحدة مستوى خدماتها البحرية على نحو متزايد، سعياً لتحقيق أهدافها في الأمن الوطني. وفي هذا العالم المضطرب، تقدم الخدمات البحرية للأمة خيارات موثوقة ومرنة، وقابلة للتوسع، للحفاظ على حرية البحار، وسرعة الاستجابة للأزمات، وردع وهزيمة العدوان. تحدد هذه الاستراتيجية سلسلة من التحديات الجغرافية السياسية، والعسكرية، والمالية، وكذلك الفرص المتاحة للقوات البحرية للتعامل مع هذه التحديات أو التغلب عليها.

ونحن نواجه تحديات القرن الحادي والعشرين، فإننا سنظل ملتزمين بتطوير شعبنا؛ وسنتحقق من صحة المفاهيم العملياتية الجديدة؛ وسنوظف القدرات الابتكارية التي تدعم مزايانا القتالية، ولا سيما في البيئات المتنازع عليها. يتطلب مواجهة هذه التحديات أن نحتضن الشبكة العالمية للقوات البحرية، لأننا نزداد قوة عندما نعمل جنبا إلى جنب مع حلفائنا وشركائنا.

ويظل أمن وازدهار أمتنا، والشعب الأمريكي، وطريقتنا في الحياة، هو أولويتنا القصوى. هذه الاستراتيجية تضمن أن سلاح البحرية ومشاة البحرية، وخفر السواحل سيواصلون حماية المواطنين الأمريكيين وتعزيز مصالح الولايات المتحدة، كما فعلنا لأكثر من قرنين من الزمان. القوة البحرية الأمريكية - في الأمام، ملتزمة، وجاهزة.